

## السنة الثالثة ليسانس تخصص قانون خاص

### التصحيح النموذجي لإمتحان السبائسي الثاني في مقياس القانون البحري

#### الجواب الأول: تحديد الملاحة الساحلية

الملاحة الساحلية أو الملاحة بالمساحلة كما يسميها التقنين البحري الجزائري هي التي تتم داخل خطوط الطول و العرض المحددة للملاحة البعيدة المدى في فرنسا، و التي تتم بين الموانئ الوطنية أو بين ميناء وطني وميناء واقع على بحر المانش في انجلترا، أو بين موانئ وطني وميناء يقع في حوض المتوسط في الجزائر.

ويلاحظ انه وفقا للتشريع الانجليزي و الجزائري، فان الملاحة الساحلية تتخذ صورتين فتسمى في الصورة الأولى الملاحة الساحلية الدولية، وذلك حينما تتم بين ميناء وطني و احد الموانئ الأجنبية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط في الجزائر، و تسمى في الصورة الثانية الملاحة الساحلية الوطنية حينما تتم بين الموانئ الوطنية.

وهناك بعض الدول التي تقسم الملاحة الساحلية الوطنية بدورها إلى الملاحة الساحلية الوطنية بدورها غالى ملاحة ساحلية كبرى و ملاحة ساحلية صغرى، ففي مصر مثلا تعتبر الملاحة ساحلية كبرى إذا تمت بين ميناءين وطنيين واقعين على بحرين مختلفين كميناء الإسكندرية الذي يقع على البحر الأبيض المتوسط و ميناء السويس الذي يقع على البحر الأحمر، أما إذا تمت الملاحة بين ميناءين وطنيين واقعين على بحر واحد فان الملاحة تعتبر ساحلية صغرى.

إن أهمية هذا التقسيم تكمن في كل التجهيزات التي يجب أن يتحصل عليها كل البحارة الذين يقومون بالملاحة البعيدة المدى و التجهيزات التي تجهز بها السفن والملاحة البحرية الساحلية قاصرة على السفن الوطنية فيما يتعلق بالملاحة البحرية بين الموانئ الوطنية. (06 نقاط)

#### الجواب الثاني: من مصادر القانون البحري القضاء و الفقه

التشريع والعرف مصدران ملزمان يتعين على القاضي أن يلجأ إليهما لاستخلاص القواعد القانونية، أما القضاء فهو من قبيل المصادر التفسيرية أو مصادر الاستئناس التي يستلهمها القاضي في استخلاص القواعد من المصادر الملزمة وتقصي مفهومها عند الفصل فيما يعرض عليه من منازعات.

ولما كانت النصوص القانونية تصب في القوالب جامدة من جهة فضلا عن أن المشرع لا يستطيع أن يحيط بجميع المشكلات التي يثيرها العمل من جهة أخرى. فقد بذل القضاء جهدا كبيرا في تفسير النصوص و استنباط الحلول للمسائل التي لم يتعرض لها المشرع وهذا ما يفسر المنزلة التي إحتلها القضاء في المواد البحرية وأخره الظاهرة في تكوين قواعد القانون البحري.

أما الفقه فمن المصادر التي يستأنس بها القاضي عند الفصل فيما لو يعرض عليه من منازعات وفي تفسير القواعد القانونية على أن صلة الفقه لا تقتصر على القضاء فحسب، بل كثيرا ما يكون الفقه هاديا

للمشرع كذلك، ولفقه دور كبير في تطوير القانون البحري، ومن الملاحظ في العصر الحديث نشاط حركة الفقه البحري المقارن واتجاهها نحو توحيد القانون البحري، وقد أثبتت هذه الحركة بأطيب الثمرات وكان من نتيجتها عقد معاهدات الملاحة البحرية وتوحيد معظم قواعد القانون البحري. (06 نقاط)

### الجواب الثالث: شرح الأوصاف المادية للسفينة

تتكون السفينة من هيكل وتوابع وتتنوع السفن إلى أنواع مختلفة حسب المنظور الذي ينظر به إلى السفينة.

أولاً: هيكل السفينة: ويتشكل من مقدمة و مؤخرة، الجزء الذي يعلو قعر السفينة بعد نهاية ماء الصابورة، وجانبي يقفان على قعر السفينة و يربط الجانبين من الأعلى بسطح السفينة وقنطرة و الفراغ الداخلي للسفينة يقسم إلى عنابر بفواصل عمودية.

ثانياً: التوابع: للسفينة توابع منها ما يعد ضروريا لدخولها البحر لأول مرة ومنها ما يضاف إليها عند التجهيز فالتوابع السفينة الأصلية هي أجهزة الرادار و أجهزة الكهرباء و أجهزة تسخن المياه والسلاسل وكل ما تحتاجه السفينة لدخول البحر أما التوابع الأخرى التي تضاف إليها عند تجهيزها فهي تختلف باختلاف الملاحة المراد القيام بها وتعتبر هذه التوابع تابعة للهيكل حيث جعل المشرع الجزائري قرينة في المادة 52 قانون بحري على أن بيع السفينة يأهل المشتري لاعتبارها كل توابع السفينة ملك له و هذه القرينة تنصرف إلى جميع أنواع التصرفات التي ترد على السفينة ذلك أن التوابع تلحق بأصلها فالأصل هو الهيكل والتوابع لخدمة هذا الهيكل ولكن هذه القرينة ليست من النظام العام إذ يجوز للأطراف الاتفاق على اعتبار التوابع منفصلة على هيكل السفينة. (08 نقاط)